الفصل التاسع

لماذا تغرق "طابعة النقود" بالديون
أو لماذا تصنع الأزمة؟

بنـــوك التمـــويل المساهمة فخـر- وول ستـريت- لـم تعد موجودة اليوم عمـلياً. خـــلال سنة تكبدت خسائر تفوق أرباحها علـى مدى الربع القرن الأخير. هـذا المـثال وحـده يـعكس واقـع الـحال أفضـل من أي نقد.

بوتين
دافوس، سويسرا، 2009/1/28

تصـوروا أن الحـظ حـالفكم بقـوة في الحيـاة: نتيجـة مجموعـة مـن الجـرائم المخيفة. أصبح لـديكم في المطبخ طابعة نقود، تعطي أي كمية تطلبها من النقود. ولكـن باعتبـار "حظكـم" - لـيس نتيجـة صـدفة عشـوائية. بـل نهايـة عمـل جميـل ومخادع، فقد تسنى لكم أن تنجزوا الأهم - الجميع من حولكم مستعدون لاعتبار أوراق النقد التي تطبعونها أكثر النقود حقيقية. أي أنها الأفضل والأوثق... البوليس، والإدعاء العام، والمدافعون عن الحقوق والعاملون في التجارة كلهم مستعدون لقبول أوراقكم كوسيلة للدفع، لا أحد من حولكم يعترض على ذلك. مثل هذه الحالة تناسب الجميع.

في هـذه الحالـة سـوف تطبعـون النقـود لـيلاً ونهـاراً. ومسـتوى معيشـتكم يبـدأ بالارتفاع بوتائر ضخمة. سوية معكم يبدأ بالثراء والعيش أفضل أهلكم وأقاربكم وماذا بعد؟ تبدأ موجة الرفاه بالاتساع لتشمل الأصدقاء والجيران. سوف تتمكنون من توظيف أشخاص، سائقين، حراس، محاسبين - مستوى حياتهم أيضاً يبدأ بالارتفاع فطابعة النقود لديكم تغطي أية مصاريف، وأنتم لا تفعلون شيئاً لكبح

شهيتكم. لا تحتاجون أن تمتلكوا سبائك ذهبية تطابق كمية الأوراق التي طبعتموها. ولا حاجة لأية "احتياطات نقد ذهبي". فالنقود التي تطبعونها هي عملة صعبة من الدرجة الأولى. يمكن أن تشتروا بها الذهب في أية لحظة. فلماذا تخزنون في المنزل أوراقكم المطبوعة الخاصة؟ والتقدم يتابع مسيرته - أصبحتم تصدرون نقوداً إلكترونية، بطاقات ائتمان، حسابات مصرفية، - وفي هذا الشكل الوهمي - غير النقدي. منتجكم مطلوب ومقبول في كل مكان. فلماذا تخزنونها في البيت؟ عند اللزوم - تفتحون الكومبيوتر وترسمون ما تشاؤون.

ماذا تفعلون أيضاً؟ تخضعون البشر الآخرين لسلطتكم. ترشونهم، تقرضونهم فالنقود بالنسبة لكم لا أهمية لها بالعكس، مهمتكم إعطاء النقود بحيث لا يردونها. فخسارتكم في هذه الحال صفر عملياً: ثمن الورق والألوان أو الكهرباء لعمل الآلة. بالمقابل المدين المهمل يدين لكم بمبلغ من المال. وبما أنه لا يدفعه، فإنكم تأخذون ممتلكاته وتخضعونه لإرادتكم. هكذا بالضبط تتصرف الولايات المتحدة. في القيادة يوضع السياسي "الصحيح"، يضع على أراضي دولة القواعد العسكرية "الصحيحة". وهكذا من دولة إلى أخرى.

يمكنكم فعل كل شيء. أمر واحد لا يمكنكم فعله. لا يمكن أن تكونوا مدينين.

لماذا إذن تكون الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر دين دولة في العالم؟ كيف يمكن أن تكون طابعة النقود واقعة في الدين؟

هذا غير معقول! عجيبة العجائب.

سوف نتكلم عن أسباب هذه العجائب في النصف الثاني من هذا الفصل. لنبتعد الآن قليلاً عن آلية تنظيم الأزمة ذاتها ولنتكلم عن أمر لا يقل أهمية - عن أهدافها. لماذا يحتاج منظمو الأزمة لها؟ لماذا خلقوا المشاكل لكل سكان كوكبنا؟

بالنسبة للذين درسوا جيداً تاريخ ظهور الكساد الكبير وعواقبه الاقتصادية لا يشكل الجواب على هذا السؤال صعوبة.

المسألة المهمة الأولى هي الشراء المبتذل لأهم الفعاليات العالمية.

وبالدرجة الأولى أين؟ في روسيا؟ كلا. في أمريكا. خلال أزمة واحدة وإن كانت بحجم الكساد الكبير، لم يتسن "شراء" الكل. في قلعة الديمقراطية العالمية ذاتها بقيت (وتكاثر غيرها) واحات من الرخاء المالي المستقل. الحقيقة. لم تعد هذه الهياكل تحاول انتزاع طابعة النقود من المصرفيين - مالكي الاحتياطي الفيدرالي. إلا أن وجودها بذاته أدخل إزعاجات معينة في الإخضاع الانسيابي لكوكبنا الأزرق.

من لحظة انتهاء الحرب العالمية الثانية تعلمت الولايات المتحدة درساً مريراً بالنسبة لها: لم تتمكن بالقوة المسلحة أن تعالج مسألة جيوسياسية واحدة- كوريا، فييتنام، كمبوديا، كوبا- يمكن الاستمرار بجدول هزائم "الإمبريالية" أكثر. هذا ليس مدهشاً، المدهش حقاً أمر مختلف كل الاختلاف: إن أمريكا بدأت بنفسها عصراً جديداً في حياة الإنسانية، بفك ارتباط الحياة الاقتصادية والمالية "بقيود المعيار الذهبي" في التكوين العالمي الجديد أصبحت النقود سلاحاً رئيسياً وليس فقط سلعة رئيسية. بعد أن أدرك الأمريكيون خطأهم. أخذوا يستخدمون الدولار في الصراع ضد الاتحاد السوفيتي وفي النتيجة الدولار بالذات هو الذي هزمنا.

السلاح الاقتصادي- قوة مرعبة. خفية. غير مرئية. عشرات البنوك. مختلف الأسماء. مختلف الواجهات. وفجأة تبدأ، كلها وكأن إيعازاً قد صدر، بفعل الشيء ذاته. على سبيل المثال، إخراج رؤوس أموالها من إحدى الدول. فقد أجريت هناك "انتخابات غير ديمقراطية"، ما يعني بالترجمة إلى اللغة الإنسانية. أن قيادة هذا البلد رفضت الرقص على الناي الأمريكي. لم تشأ أن تعطي ثرواتها الباطنية. للشركات العابرة للقوميات. تجرأت أن تدافع عن مصالحها. وليس عن المصالح "الإنسانية الشاملة".

لكي تنهار اقتصادات كاملة ويفلس بلد بكامله لا بد من أن تكون كل الواردات النقدية، وليس فقط بعضها، تحت السيطرة. لا بد من أن تستتر خلف واجهات كل البنوك الكبرى الهيكلية المالية ذاتها. كما تستتر خلف قناع الأحزاب السياسية الأمريكية، منذ زمن طويل مجموعة المصرفيين - أصحاب الاحتياطي

الأمريكي ذاتها. لقد تغير العالم - ليست المصانع اليوم بل البنوك هي الأهداف الرئيسية للمتصارعين من أجل السلطة. لا البرق ولا الهاتف. لا الجسور ولا البريد، وإنما البنوك!

أين تتركز موارد العالم المالية الأساسية؟ ليس سراً أنها في أمريكا. هناك بالذات تعد عمليات الشراء الرئيسية. والأدق، أنها أبرمت كلها تقريباً هناك. شراء البنوك الأمريكية أو ما قام به منظمو الأزمة. ولكن الأزمة المستشرية ضربت القطاع المصرفي في المقام الأول؟ البنوك بالذات هي التي عانت كثيراً على وجه الخصوص؟ هذا صحيح لا يحسد المصرفيون الآن. ولكن أثناء الكساد الكبير لم يفلس كل المساهمون، بل أفلس فقط من لم يكن يعرف متى يبدأ الانهيار. وكثير من الهياكل المصرفية بإلحاح غير مفهوم. **في قلب الأزمة** أخذت تشتري منافسيها.

في أيام الرخاء قبل الأزمة كانت أضخم البنوك المساهمة في أمريكا هي: "بير ستيرنز" (Bear Stearns). "ليمان براذرز" (Lehman Brothers)، "ميريل لينتش" (Merrill Lynch). "مورغان ستينلي" (Morgan Stanly). "غولدمان ساكس" (Goldman Sachs) أسماء هؤلاء العمالقة متداولة، يذكرون يومياً في كل وسائل الإعلام الجماهيرية لا بد أنكم سمعتم بهم إن لم تكونوا تعرفونهم.

ولكن هل تعرفون ماذا **حصل لهم** جميعاً؟

لنبدأ بتأكيد أمر بديهي. إذا تداعى بيت كثير الشقق. فسوف يطمر كل قاطنيه على السواء. ستتخرب شقق الجميع. إذا كانت البنوك تلعب في كازينو الأسهم. وكلها تبيع بعضها بعضاً ديريفاتيف وCDS. وتضعها لائحة FAS No 157 تحت تصنيف واحد "القياس بالقيمة العادلة"، فإن أوضاع الجميع يجب أن تكون متشابهة إلى حد كبير.

أما في الحياة فإننا نرى أمراً مذهلاً - بنوك تسرع لشراء "حطام" البنوك الأخرى! المهم هنا أن نميز من الذي يباع، ولا يقل عنه أهمية - من يشتري. متى بدأ الشراء يمكننا تخمين ذلك بسهولة: في الربع الأول من عام 2008، عندما جعل "القياس بالقيمة العادلة" أقوى الحيتان المالية تهوي إلى القاع وكأنه الطوربيد.

"أقر النظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي شراء أحد أضخم البنوك

المساهمة الأمريكية "بير ستيزنز" الذي وقع في أزمة من قبل شركة "جي مورغان"[1] المالية.

يقوم بالشراء بنك "جي بي مورغان". مؤسس الاحتياطي الفيدرالي، منظم الكساد الكبير. إنه تطابق "مدهش"؟!. لكن الآتي أعظم.

"أعلن بنك "جي بي مورغان" أنه سيشتري "بير ستيرنز" بسعر زهيد دولارين للسهم. لكن في يوم الجمعة الماضي كانت قيمة السهم الواحد في وول ستريت للبنك ذاته "بير ستيرنز" تبلغ 30 دولاراً"[2].

تلكم هي الأزمة يشترون منافساً كبيراً بسعر أرخص بـ 15 مرة. خلال أسبوع واحد انكمش "بير ستيرنز" لهذه الدرجة. تفاصيل الصفقة ليست أقل غرابة، كل السلطات المالية الأمريكية "لسبب ما" تحابي بنك مورغان.

"في نهاية الأسبوع الفائت "بير ستيرنز" أقر بأنه يعاني من أزمة في السيولة بعد ذلك وافق الاحتياطي الفيدرالي على تقديم مساعدة مالية مباشرة للبنك المتعثر، مما أثار ردة فعل ملتبسة لدى الأخصائيين. دفاعاً عن قرار الاحتياطي الفيدرالي تكلم وزير المالية الأمريكي هنري بولسون على عدد من محطات التلفزة"[3].

"سوف يدعم الاحتياطي الفيدرالي الصفقة وهو يضمن الفعاليات العائدة لبنك "بير ستيرنز" بمبلغ 30 مليار دولار. نذكر بأن بنك "بير ستيرنز" كان على حافة الإفلاس في منتصف آذار، إذ امتنع المقرضون من تقديم الأموال له بسبب مخاوف من أن حجم الديون التي اشتراها البنك أكبر من المألوف بكثير. عندئذٍ عرض "جي بي مورغان" شراء أسهمه بدعم من الاحتياطي الفيدرالي"[4].

"في شهر آذار تجنب "بير ستيرنز" الإفلاس بشق الأنفس وبتلقيه قرض بمبلغ 29 مليار دولار. بيع بسعر رمزي لـ "جي بي مورغان"[5].

في البداية يعاني "بير ستيرنز" مصاعب، بعدها يقدم له الاحتياطي الفيدرالي المغيث الطيب مساعدة. يمنحه قرضاً؟ كلا مطلقاً. نتيجة المساعدة يصبح انخفاض

---

1 ru.com/world/17mar2008/jpmorgan html.http://www.news

2 المرجع ذاته.

3 المرجع ذاته.

4 /jpmorgan/.http://www.lenta.ru/news/2008/03/24

5 http://www.ceo.az/commentary/exclusive/17951.htm/?PAGEN_2=3.

قيمة السهم 15 مرة. لم يعطوا البنك المحتضر نقوداً. وإنما ساعدوه بالنصيحة- أن يبيع نفسه للناس "الصح". وكان العرض مقنعاً بحيث باع المالكون البنك مقابل سنتات زهيدة. فقط بعد ذلك يعطي الاحتياطي الفيدرالي لـ "بير ستيرنز" قرضاً بمبلغ 29 مليار دولار. بالذات بعد البيع وليس قبله! وإلا لما باع البنك نفسه بعد حصوله على القرض الداعم. وهكذا لم يدعم الاحتياطي الفيدرالي المالكين القدامى بل الجدد. التابعين له. أي أنه دعم نفسه. يلعب دوراً مهماً في هذه القصة وزير المالية أيضاً. أنه، بالطبع، موافق تماماً على قرار الاحتياطي الفيدرالي. وكيف يكون الأمر بغير ذلك؟ فهم فريق واحد - يقومون بعمل واحد.

سيقوم بالعمل ذاته فريق واشنطن الجديد. في القيادة يصبح باراك أوباما بدلاً من هنري بولسون في عهد بوش يصبح تيموثي غايتنر. "في الحديث الذي أدلى به أوباما في مؤتمر صحفي في شيكاغو قال أوباما أن أمريكا واجهت أزمة اقتصادية بتناسب تاريخي". وغايتنر المتميز بتجربة كبيرة "يملك إمكانية إصابة الأزمة الاقتصادية العالمية في القلب" إذا وافق مجلس النواب على ترشيح غايتنر سيصبح الشخص الرئيسي في إدارة أوباما، المسؤول عن مكافحة الأزمة الاقتصادية العالمية"[1].

وافقوا على الترشيح. قبل ذلك عمل تيموثي غايتنر رئيساً لبنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي (حتى عام 2003) أي أنه كان أحد قادة الاحتياطي الفيدرالي. والآن هو- وزير المالية - لاحظوا أن مسؤولاً رفيعاً في الاحتياطي الفيدرالي يصبح وزيراً للمالية. وليس العكس. هذا عطفاً على سؤال من يسيطر على من.

عطفاً على سؤال هل سيكافح أوباما الأزمة. أريد أن أضيف، إن تغيير الديكور في البيت الأبيض لا يغير شيئاً. إن تيموثي غايتنر في منصبه السابق في الاحتياطي الفيدرالي لم يكتف مع زملائه برفع نسبة الفائدة في اللحظة المناسبة. واستفز الأزمة في أمريكا، بل ساهم في إفلاس عملاق آخر في المنظومة المالية الأمريكية - بنك ليمان براذرز "Lehman Brothers" رفض الاحتياطي الفيدرالي ممثلاً بشخص السيد غايتنر ذاته تقديم مساعدة له[2].

---

[1] . shtml.http://top.rbc.ru/politics/24/11/2008/263077

[2] مجلة نيوزويك، 2009، العدد 4 (226)، ص. 30.

"السلطات الأمريكية التي أظهرت سخاءً لا نظير له عند إنقاذ شركات أخرى (خصصت 152 مليار دولار للشركة الرائدة على مستوى العالم بسوق التأمين AIG). لم تمد يد العون لبنك ليمان براذرز"[1].

"صباح الإثنين الباكر 15 أيلول 2008 قدم ليمان براذرز إلى القضاء إعلان إفلاسه ورجائه الحماية من الدائنين. وتفلس شركة هولدينغ. التي بلغت ديونها 613 مليار دولار"[2].

تفصيل لافت: من بين كل البنوك الضخمة في أمريكا أفلس ليمان براذرز وحده. لماذا هو بالذات؟ لأن مالكوه رفضوا بيعه بالقروش. رغم أنه تلقى عرضاً. ومن الشباب أنفسهم: "ممثلو ثلاثة بنوك ضخمة - "سيتي غروب". بنك أوف أمريكا"، "جي بي مورغان تشيس" - ناقشوا طرائق إنقاذ ليمان براذرز"[3].

ناقشوا - يعني عرضوا بيع العمل. البيع بسعر بخس كما فعل: مالكو الضحية الأولى لعملية البيع الشاملة - بنك "بير سيترنز".

"منذ بعض الوقت اشترى "جي بي مورغان" أحد البنوك المساهمة المفلسة وهو بنك "بير سيترنز". ولكن في هذه الصفقة أيضاً ساهمت أموال وزارة المالية الأمريكية... في حالة ليمان براذرز رفض وزير المالية هنري بولسون إعطاء أية ضمانات"[4].

يلعب الاحتياطي الفيدرالي مع وزارة المال في أمريكا ذات اللعبة. إذا كنت تبيع البنك - فإليك أموال وزارة المال ودعم الاحتياطي الفيدرالي. وإن كنت لا تريد البيع - ليس لك أية ضمانات لا من هذه ولا من ذاك. النتيجة - الإفلاس.

مؤسسو ليمان براذرز، كالمدافعين عن قلعة برست، فضلوا الموت على ذل الأسر. أفلس بنكهم، وهذا ليس سيئاً بالنسبة لمنظمي الأزمة: كلما كان الوضع أسوأ كانت الفعاليات أرخص ومالكوها ألين عريكة. وها نحن نقرأ النبأ التالي: "أضخم بنك لبيع المفرق في أمريكا "بنك أوف أمريكا" يرفض خيار شراء

---

[1] http://www.rbcdaily.ru/index5.shtm/.

[2] http://www.ma-journal.ru/monitor/187301/.

[3] htpp://www.myoffshoreacconts.com/russian/archivelehman-bros-central-bank-act.

[4] نفس المصدر.

بنك ليمان براذرز الواقف على حافة الإفلاس ولفت انتباهه إلى الشركة الرائدة في وول ستريت - ميريل لينتش"[1].

كل شيء حسب الخطة. البنك الثالث من الخمسة وضع في حالة صعبة. أمام مالكيه خياران: إما أن يبيعوا طائعين أو أن يفلسوا مرغمين. وكما هو الحال دائماً يساعد في الاختيار الصحيح الاحتياطي الفيدرالي ووزارة المال.

"كما تخبر مصادر مقربة، يصر ممثلو الاحتياطي الأمريكي على انضمام بنك أوف أمريكا وميريل لينتش. تتخوف السلطات المالية الأمريكية أن يعقب الإفلاس المحتمل لبنك ليمان براذرز هلع جماعي للمساهمين ويطال ذلك ميريل لينتش بالذات، التي تبدو اسهمها الأكثر ضعفاً..."[2].

يختار أصحاب البنك التسليم المشرف وليس المقاومة البطولية: 15 أيلول 2008 جرى تأكيد الصفقة.

"جرت أكبر صفقة في عالم المال. بنك أوف أمريكا[3] اشترى بنك ميريل لينتش. في النتيجة أنقذ ميريل لينتش من الإفلاس، وأصبح المشتري أكثر بنك مساهم نفوذاً في العالم"[4].

وهاكم الجواب على سؤال. ما لزوم هذا كله.

أثناء ابتلاع أضخم البنوك المساهمة وضع مفتعلو الأزمة يدهم على أضخم وكالات الإقراض السكني.

" نذكر، 7 أيلول 2008 أعلن وزير المالية الأمريكي عن تأميم الوسيطين فاني ماي وفريدي ماك[5]... توجد عدة سيناريوهات لمصيرهما. أحدها سيُحرم العملاقان من الدعم المباشر وغير المباشر من الدولة وتجزأان وتباعان إلى القطاع

---

[1] http://top.rbc.ru/economics/15/09/2008/243973.shtml.

[2] المصدر ذاته

[3] عندما وردت الأنباء عن هذه الصفقة تكلم بعض المعلقين الجهلاء عن التأميم. أربكتهم تسمية "بنك أو أمريكا". الشبيهة جداً بتسمية البنك المركزي لأمريكا. ولكن لا يوجد في أمريكا بنوك للدولة. وفي الحق، لا لزوم لها، إذا كانت بنوك أخرى أصبحت هي الدولة؟

[4] http://www.rian.ru/video/20080917/1513459.html.

[5] خلف التسميات الملتبسة "فاني ماي وفريدي ماك" تستتر الجمعية الوطنية الفيدرالية للإقراض السكني (فاني ماي) والشركة الفيدرالية للإقراض السكني (فريدي ماك). اللتان أنشئتا في عام 1938 وفي عام 1970 في إطار برنامج حكومي لدعم المقترضين للسكن.

الخاص... الخيار الآخر المحتمل استبدال العملاقين بشركة خاصة واحدة أو اثنتين سوف تشتريان وتضمنان القروض السكنية مع ضمانات قروض من حكومة الولايات المتحدة. هذه الشركات سوف تدار كقطاع خاص وتحتفظ الدولة بحق تعديل مستوى الربح النهائي"[1].

كنت دائماً أعتقد أن التأميم- عندما ينتقل شيء ما إلى ملكية الدولة. بالنظر إلى الأحداث الجارية في "قلعة الديمقراطية". كنت مخطئاً إلى حد بعيد. التأميم - عندما تشتري الدولة شركة خاصة و... تبيعها للقطاع الخاص. أو تشتريها. ومن ثم تقيم بدلاً منها "شركة خاصة أو اثنتين" تزاولان ذات العمل الذي كانت فاني ماي وفريدي ماك تزاولانه. فيما مضى من عهود الاستبداد. إذا سرق أحدهم لنفسه شركة على حساب الدولة. كان هذا يسمى "إساءة استخدام المنصب" ويعاقب عليها القانون بشدة. أما الآن - "تأميم".

حقاً. نضطر للتعلم من الحركة. أما الآن فما زال الشباب من الاحتياطي الفيدرالي، إذ يحتكرون اقتصادات بمالها وليس المصطلحات فحسب، يتابعون عمليات الشراء.

أيلول 2008

"أغلقت السلطات الأمريكية أحد أكبر البنوك في أمريكا - Washington Mutual (WaMu). موجة من سحب الإيداعات أعقبها خفض التصنيف أدت إلى انهياره. الذي أصبح أكبر انهيار في تاريخ النظام المصرفي الأمريكي، تذيع "رويترز". في اليوم نفسه اشترى البنك الأمريكي جي بي مورغان جزءاً من الفعاليات المتحركة للمصرف المنهار (WaMu). أبرمت الصفقة بعد الحصول على موافقة الجهات الفيدرالية المنظِّمة..."[2].

السيناريو ذاته: لا تساعد السلطات البنك المتعثر بل تغلقه - المشتري معروف أيضاً - بنك J.P Morgan Chase. ها هو الجواب على سؤال لماذا: "ستسمح هذه الصفقة بأن يصبح جي بي مورغان الأضخم من حيث حجم الودائع والثاني من حيث حجم الفعاليات في أمريكا"[3].

---

1 http://top.rb/economics/24101/2009/276093.shtml.
2 http://top.rbc.ru/economics/26/06/2008/248361.shtm/.
3 http://top.rbc.ru/economics/26/06/2008/248361.shtm/.

حساب بسيط - بنوكهم تحتل المرتبة الأولى (بنك أوف أمريكا) والثانية من حيث حجم الفعاليات (جي بي مورغان. يمكن التوقف عن طرح الأسئلة المحرجة. ما سبب كون هذه البنوك بالذات سليمة معافاة، في حين تتداعى كل المنظومة المصرفية. في زمن الأزمة يشعر منظموها فقط بالارتياح إلى جانب عدد من أصحاب الحظ الحسن بالصدفة. من هم إذن؟... تعالوا نتذكر قائمة البنوك الثلاثة، التي "ناقشت طرائق إنقاذ" ليمان براذرز. أي حاولوا شراءه هؤلاء هم سيتي غروب، بنك أوف أمريكا، جي بي مورغان.

هؤلاء "الجبارون الثلاثة" هم البنية المصرفية لمنظمي الأزمة.

لقد ابتلع الثاني والثالث بعض البنوك والمؤسسات حان وقت بنكهم الثالث.

تبين أن سيتي غروب... هو الثالث في أمريكا من حيث حجم الفعاليات[1]!

سنتحدث عن قصة مشتريات "سيتي غروب" لاحقاً. إنها لا توضح لوحة مشتريات أصحاب الاحتياطي الفيدرالي لبقايا البنى المصرفية "الغريبة" فحسب. ولكن، يا للغرابة! تمنحنا الأمل بأن ما يخططون له لن يتم.

لننظر إلى "الخماسي الرائع". من ظل عائماً من البنوك المساهمة المستقلة الخمسة الأكبر في أمريكا؟ اثنان: مورغان ستانلي وغولدمان ساكس. كيف أخضعا البقية؟ بتنا نعرف اسم البنك الأول يضم اسم مورغان وذلك يدل على جذور هذه الهيكلية. هذا أيضاً أحد فروع إمبراطورية جون بيربونت مورغان الضخمة. ولبنك "غولدمان ساكس" تشابك لافت. تبين أن وزير المالية الأمريكي الذي "كافح الأزمة بنشاط" في أواخر عهد جورج بوش.. قبل ذلك كان مديراً عاماً لغولدمان ساكس وهو بولسون الذي أصبح وزيراً في حزيران 2006"[2].

مسائل الكوادر في المجال المالي الحساس- هي مسائل مفتاحية في هذا العالم المتوجه مالياً. الذي نعيش فيه جميعاً. لا يعينون أياً كان في هذا المنصب. مثلاً، زعيم الاحتياطي الفيدرالي السابق آلان غرينسبين، الذي يسميه كثيرون أبا الأزمة الحالية. قبل تعيينه في الاحتياطي الفيدرالي عمل في بنك جي بي مورغان. من

---

[1] http://offline.business-magazine.ru/2008/153/908008

[2] http://www.vedomosti.ru/newspaper/article.shtml?2008/07/12/155558.

صاحب هذا البنك؟ لا داعي للتكرار كذلك هنري بولسون جاء إلى منصبه من "غولدمان ساكس" وهذا يعتبر ورقة الكاشف. كل الخيول التي تجر أمريكا والعالم كله إلى مستنقع الأزمة جاءت من إسطبل واحد، فهل هذا صدفة.

ما هو البنك المساهم؟ واضح من التسمية - هو بنية تودع نقوداً بشيء ما. حسب التعريف الكلاسيكي "الوظيفة الأساسية للبنك المساهم في أمريكا هي وظيفة الإصدار- إجراء المحادثات مع الشركات التجارية- الصناعية حول إصدار الأسهم والسندات والإعداد الفني لهذه الإصدارات، وتأخذ على عاتقها الالتزام بوضع الأوراق المالية في السوق وشراء الجزء الذي لا يوضع في السوق، تحت التوقيع"[1].

"غولدمان ساكس ومورغان ستانلي قريباً سوف يغيران التسمية من بنوك مساهمة إلى تجارية وينتقلان إلى تنظيم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. أمس قدم كلا المصرفين طلب الموافقة. وتمت الموافقة في اليوم ذاته على الطلبين من الاحتياطي الفيدرالي"[2]. الفرق في أمريكا بين البنك المساهم والبنك التجاري. هو أن البنك التجاري يملك الحق بالطلب من الاحتياطي الفيدرالي والحصول على قرض نقدي. وليس للبنك المساهم هذا الحق - إنه حر في نشاطاته[3].

"وول ستريت التي نعرفها، ستتوقف عن الوجود" - يقتبس بلومبيرغ عن الرئيس السابق للشركة الفيدرالية لتأمين الودائع ويليام إيزاك[4].

معه حق. فبنك التمويل المساهم - بوابة البيزنس إلى الاقتصاد الكبير. هو يساهم بالنقود، من خلاله تجري عملية إصدار أسهم جديدة وسندات في البورصة. من خلال البنوك المساهمة تجري عملية وضع أي بي أو (IPO)[5]. البنوك المساهمة الكبيرة كانت خمسة. أحدها لم يعد موجوداً. اثنان اشتراهما منظمو الأزمة. الاثنان المتبقيان يملكهما ذات المنظمين. لماذا هذا العدد الكبير من البنوك

---

[1] http://www.b.bliotekar.ru/biznes-21/52.htm.

[2] http://www.barral.ru/news/2008/09/23/news-4html.

[3] http://www.ingos.ru/ru/news/smilindex.php?formal4=1&id4=3849.

[4] http://www.barral.ru/news/2008/09/23/news-4html.

[5] - ipo (Initial Public offering) - الإدخال الأولي للأسهم، العرض الأولي للأسهم في البورصة.

المتشابهة؟ وها هما اثنان مساهمان "يغيران عملهما" إلى تجاريين[1]. لكي يتصلا مباشرة بطابعة النقود: نشاطهما سيكون منذ الآن تحت رقابة صارمة من الدوائر الحكومية، ولكنهما خلال ذلك يحصلان على مدخل أوسع إلى الأموال التي يقدمها النظام الاحتياطي الفيدرالي"[2].

ما هي عناصر المنظومة المالية الأخرى، عدا البنوك التي يجب شراؤها لتثبيت السيطرة الكاملة على سوق المال؟

شركات التأمين. "يساعدونها" أيضاً.

في أيلول - تشرين أول 2008 تجري في أمريكا عملية "إنقاذ" أخرى. هذه المرة السلطات "تنجد" عملاق التأمين American International Group (AIG). مساعدة غريبة جداً. "في رسالته إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات قال موريس غرينبرغ رئيس AIG، لم يفت الأوان تماماً لتغيير شروط القرض الذي أعطته السلطات الأمريكية بمبلغ 122.8 مليار دولار، لتجنب إفلاس عملاق التأمين لاحقاً"[3].

موريس غرينبرغ صرح بعقلانية أن "خطة الإنقاذ" بشكلها الحالي سيحمل للميزانية وAIG الخسائر فقط. لأن الحكومة الأمريكية مقابل تقديم القرض تشتري 80% من أسهم عملاق التأمين بسعر رخيص، رجل التأمين المجرب (عمره 82 سنة) يبدو أنه لم يكن يفهم ما الذي يجري ولماذا. ولذلك فهو يفاقم صعوبات شركته بتصريحه غير المناسب. "برأي غرينبرغ يجب أن يكون لشركة AIG شروط القرض ذاتها التي هي لبقية المؤسسات المالية"[4]. ولكن بدلاً من ذلك يعرض عليه الاحتياطي الفيدرالي قرضاً لمدة سنتين بنسبة فائدة مرتفعة جداً. وبالتزامن مع ذلك، تلقى AIG وموظفوها اهتماماً غير مبرر من النائب العام أندرو كومو. الذي يبدأ فوراً التحقيق في "المصاريف الزائدة، غير المبررة للشركة. الفضول الغريب بخصوص رجال تأمين مسالمين بدأ يؤرق مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI):

---

[1] بعد أن جعلوا مورغان ستانلي بنكاً تجارياً. باعوا جزءاً (21%) منه للعملاق المصرفي الياباني Mitsubishi UFJ Financial Group.

[2] 2860m.stm. http://news.bbc.co.4k/hi/russian/business/newsid.7628000/76-

[3] مجلة إكسبرت عدد 41، 20-26 تشرين الأول 2008 ص. 12.

[4] نفس المصدر.

"إف بي أي بدأ تحقيقاً بخصوص شركات أمريكية ضخمة من بينها فاني ماي، فريدي ماك، ليمان براذرز وAIG" [1].

لم يتعلم الحكمة رغم تقدمه بالسن فلو أن رئيس AIG أعطى شركته بهدوء، بشكل عائلي- لتقاعد بهدوء. ولم يكن عليه أن يقلق بشأن أحفاده ومساعديه ونوابه. أما الآن فالنائب العام لنيويورك ينتقد على الملأ حسومات مدراء الشركة. أما وسائل الإعلام المستقلة "فجأة" تنشر أنباءً عن المؤتمرات التي تنظم بشكل فاره غير مبرر في الفنادق الضخمة، وكذلك رحلات الصيد الفارهة التي تقام للزبائن والوسطاء في بريطانيا. هكذا قد يصلون إلى الفضائح العائلية وصولاً إلى فقدان الاحترام والسمعة.

كل أجزاء هذه الآلة الضخمة تعمل بتناغم نادر.

النظام الاحتياطي الفيدرالي، المؤسسات الحكومية، هياكل القوة ووسائل الإعلام المستقلة تخرج من جلدها ليشتري منظمو الأزمة كل ما خططوا له في الوقت المناسب وبثمن زهيد.

العدالة في أمريكا - نموذج يحتذى في العالم كله. هذا ما يقوله كثيراً متغربونا. في هذه الحالة أنا متفق معهم. فعالية الإجراءات واضحة، السرعة النتائج. لديهم ما نتعلمه. انقضى شهران فقط وعلى أشرطة وكالات الأنباء جاء في 28 كانون الثاني 2009 الجزء التالي:

"نائب الرئيس السابق لأكبر شركة تأمين في أمريكا AIG كريستيان ميلتون حكم عليه بأربع سنوات سجن لإخفائه معطيات وتضليل المساهمين" [2].

هذا العارف بالقوانين ذو الاثنين وثمانين عاماً يوافق على بيع شركته.

"شركة التأمين أميريكان إنترناشيونال غروب أنقذت من الإفلاس من قبل حكومة الولايات المتحدة. ستبيع فعاليات بمبلغ 40 مليار دولار. المشتري هو رصيد مايدن لاين II، الذي أنشأه بنك نيويورك الاحتياطي الفيدرالي. أنشئ هذا البنك

---

[1] http://www.vedomosti.ru/newsline/index.shtml?2008/09/24/658370. نرى في هذه القائمة التي اهتم الـ (FBI) بها كل من لم يرد البيع بالحسنى.

[2] prezident-aig-poluchil-4-goda-http://www.bfm.ru/news/2009/01/28/byrshij-vice tjurmy.html.

لتنظيف ميزانية AIG من سندات الدين المغطاة بقروض سكنية. تضيف AIG أيضاً إلى الرصيد 5 مليار دولار نقداً. صفقة AIG ومايدن لاين II، هي جزء من حملة ضرورية لتخليص AIG من التزاماتها بالرهون. جرى في الواقع تأميم الدولة للشركة بالحصول على قرض من الاحتياطي الفيدرالي في منتصف أيلول 2008 مقداره /85/ مليار"[1].

جرى في الواقع تأميم الدولة لـ AIG؟ كلا لا وجود لأي تأميم. الدكان الخاص للاحتياطي الفيدرالي - جزء مكون له هو بنك نيويورك للاحتياطي الفيدرالي أنشأ الرصيد الذي اشترى شركة التأمين. فما شأن التأميم هنا؟ الدولة تتحايل ببساطة، ولكنها لا تحصل على شيء. يقولون ببساطة للنائب العام أين ومتى يجب أن يعمل. إلى من وإلام يجب أن يدقق النظر.

أكبر "المودعين" في الكوكب يدخلون الآن في إطار واحد. وسيذهب المودعون الكبار المستقلون إلى الماضي. سيودعون النقود حيث يأمر الاحتياطي الفيدرالي. أو بالعكس- لا يودعون حتى إذا بدا ذلك مربحاً جداً. بنفس الطريقة أصبحت عملية إصدار الأسهم محتكرة إلى أبعد الحدود. في النهاية كل نقود العالم تتركز في أيدي جهة واحدة- سوف تستمر في الوجود "ثغرة" واحدة في عالم المال الساحر هذا.

هذا ما خطط له منظمو الأزمة. ويبدو أن الخطة لا تنجح كما يأملون. لا يجري كل شيء بسهولة ونعومة. ما زال في الولايات المتحدة جزر صغيرة لمؤسسات مالية مستقلة. هب أنها صغيرة بالمقارنة مع الإمبراطورية المتجمعة لدى أصحاب الاحتياطي الفيدرالي. إلا أنها رغم كل شيئ ما زالت صامدة. آن أوان النظر بتمعن إلى قصة شراء من مشتريات "سيتي غروب". إنها قصة بينت لنا من جديد أن الأزمة ضرورية جداً لمن نظمها! لأن المناهضين لهم والذين يعملون ضدهم ما زالوا موجودين في أمريكا حتى الآن. تحت ضوضاء الأزمة أراد "سيتي بانك"، الذي يشغل المرتبة الثالثة من حيث الحجم. أن يبتلع الرابع من حيث الحجم بنك واكوفيا (Wachovia) قصة بيع- شراء هذا البنك ذات إثارة كبيرة. وهي تستحق النظر فيها بالتفصيل

[1] http://www.lenta.ru/news/2008/12/16/aig/.

لأنها تبين مرة أخرى بشكل واضح كيف يعمل الاحتياطي الفيدرالي مع وزارة المال كفريق واحد. ويحاولان بكل قواهما أن تشتري البنوك اللازمة ما يلزم شراؤه لتأمين الاحتكار النهائي لأسواق المال.

هاكم جوهر ما حدث. اهتز بنك واكوفيا، إذ عانى من مصاعب، حسب سيناريو منظمي الأزمة يجب أن تشتريه سيتي غروب (Citigroup). إلا أن بنكاً آخر لا يتبع لهم... حاول شراءه أيضاً.

"ويلس فارغو... عبر عن استعداده لشراء البنك بسعر إغلاق تعاملات البورصة في يوم الجمعة (10 دولارات للسهم). لكنه طلب مهلة عدة أيام لتقييم الوضع نهائياً. وهنا حصل ما لا يصدق: رفض الاحتياطي الفيدرالي عرض "ويلس فارغو" للشراء، بحجة الوضع المتأزم لبنك "واكوفيا" - كما لو أنه لن يصمد حتى الاثنين! لماذا - غير مفهوم لأن 10 دولارات للسهم بعيد عن الحالة التراجيدية، أما القروض السكنية ذات النوعية الرديئة فبقي لها أن تذهب إلى العجز. إضافة إلى أنه لم يكن معلوماً متى يحدث ذلك والأهم بأي حجم. حسب التقييمات الأولية، في محفظة قروض "واكوفيا" البالغة 312 مليار دولار. يخضع منها 42 ملياراً للعجز - هذه الأرقام بالذات هي التي حاول تدقيقها "ويلس فارغو".

بعد أن رفض الاحتياطي الفيدرالي التأجيل، تنحى "ويلس فارغو" عن المحادثات وفي الحال قفز إلى المسرح "سيتي غروب"... وعرض دولاراً واحداً للسهم! عندما سمع روبرت ستيل مدير عام "واكوفيا"، ذلك العرض المهين في البداية فقد القدرة على الكلام. ثم حاول التعبير عن رفضه بالإيماء. وعلى الفور أتاه دلو من الماء البارد من مسؤولي الدولة: إذا لم يقبل "واكوفيا" بشروط "سيتي غروب" سيتم الحجز على كل فعاليات البنك من قبل الشركة الفيدرالية لتأمين الودائع بحجة أن "واكوفيا" يكون "مجازفة دائمة" للاقتصاد القومي!.

التهديد بحد ذاته غير مسبوق. ولكن عندما تعرف تفاصيل الصفقة ينتصب الشعر: تحصل "سيتي غروب" على "واكوفيا" بسعر أقل من ثمن العقارات الموجودة في ميزانية البنك، وتحيل أيضاً... للدولة، وفي نهاية المطاف لدافعي الضرائب الجزء الأكبر من المجازفة في التقصير القادم عن سداد قروض "واكوفيا" السكنية! من

محفظة قدرها 312 مليار دولار يتكرم "سيتي غروب" بأن يأخذ على عاتقه 42 مليار دولار من الخسائر المحتملة في حين تتكفل شركة تأمين الودائع بتغطية الباقي.."[1].

ماذا عن السلطات الأمريكية؟ إنها - تؤيد حل المشكلة! "عقدت الاتفاقية بالاتفاق مع... النظام الاحتياطي الفيدرالي ووزير المالية الأمريكي"[2].

مفهوم تصرف سيتي غروب، الوقح والمجازف - وراءه يقف وزير المالية والاحتياطي الفيدرالي معاً. أي الدولة التي خصخصها المصرفيون. في هذه الحالة يمكن شراء أقل الفعاليات وثوقية - الخسارة مستحيلة. لم نفهم شيئاً بصورة خاطئة كل شيء هكذا كان: "في حالة التنسيق بهذه المحفظة يأخذ "سيتي غروب" على عاتقه 42 مليار دولار من الخسائر، أما إذا كانت الخسائر أكبر، فتأخذها السلطات الأمريكية على عاتقها"[3]. إذا كانت "آلة الطباعة" تلعب إلى جانبك وهي أيضاً تتأبط الدولة تحتها - فالخسارة غير محتملة، مستحيلة.

"لو عرفت الورقة المستورة - لعشت في سوتشي" - هكذا قال المقامرون بالورق "الشدة" في المرحلة السوفيتية. من يخمن الورقة المستورة. يعيش في سوتشي. أما الذين يحددونها، فيقطنون في أماكن مغايرة تماماً.

استمر الاحتلال الخاطف لبنك "واكوفيا" بكل قوانين الأسلوب.

"في الإثنين 29 أيلول كما يجب أن نتوقع بعد إعلان الصفقة، أسهم "واكوفيا" افتتحت بسعر دولاراً واحداً و26 سنتاً. وخلال عمليات البيع والشراء انخفضت حتى سنتاً واحداً للسهم! لكي نتصور كل هذا الكابوس في الوجوه لنضع أنفسنا مكان مساهم في "واكوفيا" - ليس تاجر البورصة، وإنما عامل الإحصاء البسيط. الذي عمل في البنك طوال حياته وادخر لشيخوخته، لنقل، مليون دولاراً. ليس نقداً، بالطبع، بل أسهماً في البنك الذي أحبه وعمل فيه. وفي يوم واحد هذا المليون يتحول إلى... ألف!.

---

[1] القصة مأخوذة من مقالة سيرغي غولوبينسكي في مجلة "بيزنس ماغازين"
http://pda.business-magazine.ru/index.php?action=article&id=308008.

[2] http://www.vedomosti.ru/newsline/index,shtml?2008/09/29/660574.

[3] http://pda.business-magazine.ru/index.pbp?action=article&id=308008.

وراء الأحاديث عن النبل (بإنقاذ) واكوفيا (أخذ المصرف النيويوركي "سيتي غروب" يطبل ويزمر في كل زاوية لتضحيته وعدم مصلحيته، إذ زعم أنه مد يد العون لشركة (تحتضر) ونسي الجميع بشكل ما السبب الذي أعطى مبرراً للاحتياطي الفيدرالي لرفض طلب التأجيل من قبل "ويلس فارغو" لصياغة طلب شراء البنك بـ 10 دولارات للسهم: زعموا أن البنك لا يملك مالاً حراً يكفي حتى لفتح أبواب مكاتبه يوم الإثنين. بينما، وبعد اختصار الرسملة عشر مرات تابع "واكوفيا" العمل بشكل رائع. الأحداث اللاحقة تطورت كما في فيلم بوليسي من الطراز الأول. الاتفاقية النهائية بين "واكوفيا" و"سيتي غروب" خططوا لتوقيعها يوم الجمعة 3 تشرين الأول، وفجأة- مساء الخميس، بعد إغلاق جلسة البورصة- انتشر في العالم نبأ لافت جداً ومثير: عاد "ويلس فارغو" إلى طاولة المفاوضات بعرض مدهش: شراء "واكوفيا" بـ 7 دولارات للسهم، المحافظة على وحدة الشركة، رفض مساعدة الدولة! الأهم في عرض "ويلس فارغو" - ليس كسر سعر "سيتي غروب" بسبعة أضعافه، بمقدار ما هو الالتزام الطوعي بكل ديون "واكوفيا" من القروض السكنية قبل "واكوفيا" على الفور شروط "ويلس فارغو" وفي نفس اليوم- الخميس- وقع اتفاقية نهائية بالبيع- شبيهة بتلك التي خطط لتوقيعها الجمعية مع "سيتي غروب". يبدو أن العدالة انتصرت. يعني- زفرات الارتياح في السوق والسجال في البورصة على موجة من التفاؤل الوطني: ما زال الفرسان البيض موجودين رغم كل شيء، في المملكة المتهالكة! ولكن يوم الجمعة هز "سيتي غروب" الآفاق بعويله المضني عن الخرق الخياني لما يدعوه "اتفاق النوايا" الذي يحفظ "لسيتي غروب" الحق الحصري بعقد الاتفاق وهدد كلاً من "واكوفيا" و"ويلس فارغو" بعقاب أهل السموات القاسي، إلا أنه حسب التقاليد الأمريكية الطيبة. على شكل تحقيق قضائي"[1].

من الذي يجب أن يدعمه النظام الاحتياطي الفيدرالي إذا كان مهتماً فعلاً باستقرار السوق المالي لمصلحة الدولة؟ هل تدعم "سيتي غروب" التي اشترت جزءاً من البنك بثمن بخس وعلقت الخسائر المحتملة على الدولة أم "ويلس فارغو" الذي

[1] http://pda.business-magazine.ru/index.php?action=article&id=308008.

اشترى البنك بسبعة أضعاف السعر وأخذ على عاتقه كل الخسائر؟ سوف يبدو قرار الاحتياطي الفيدرالي غير معقول إذا لم نفهم البطانة الخفية لما يجري: "رغم أن الاتفاقية الرسمية بين "سيتي غروب" و"واكوفيا" لم توقع، يبدو أن السلطات تفضل هذه الصفقة بالذات. شركة تأمين الودائع الفيدرالية "تدعم الاتفاقية الأولى". أعلن رئيس هذه الشركة شيلابير"[1].

"ظاهراً فقط يبدو هذا الموقف عبثاً مرعباً: الحكومة لا توافق على بيع "واكوفيا" بسبع دولارات، بالمقابل تدعم الصفقة بدولار واحد وزيادة على ذلك أنها على حساب دافع الضريبة. في الحقيقة تبين أن الحبكة أكثر دقة بكثير. يوم السبت سحب محامو "سيتي غروب" القاضي النيوبوركي تشارلز راموس من فراشه، الذي منع مؤقتاً الصفقة بين "واكوفيا" و"ويلس فارغو" حتى الانجلاء النهائي للظروف، المتعلقة ببند الحصرية في اتفاق النوايا الموقعة من "سيتي غروب". يوم الأحد جاءت الضربة الجوابية: قاضي المستوى الأعلى ألغى قرار راموس. أما في كارولينا الشمالية ونيويورك سُجلت شكايتان معاً ضد سيتي غروب من قبل قضاة فيدراليين"[2].

ويتكلمون عن "العدالة التترية" في روسيا! بالنظر إلى هذه القصة، نحن بهذا لا نتخلف عن كل "الإنسانية المتحضرة".

"رغم أن كل الأسبوع الماضي انقضى في محادثات شكلية بين "ويلس فارغو" و"سيتي غروب" حاولا فيها الوصول إلى حل وسط (مثل تقاسم فعاليات واكوفيا: 20% - سيتي غروب. 80% - ويلس فارغو) كان واضحاً أن بنك نيويورك سيتراجع، لأن بعد الفضح الإعلامي على الملأ، بدت صفقته على حقيقتها- خدعة تحت السجادة. وضعت نقطة النهاية في هذه القصة "البوليسية المثيرة" يوم الخميس 9 تشرين الأول: تنازل سيتي غروب عن الصفقة رسمياً ووعد ألا يسبب صعوبات لبنك "ويلس فارغو". للحفاظ على ماء الوجه توعد "سيتي غروب" أن ينتزع في المستقبل عبر القضاء من الخائنين تعويضاً معنوياً بمبلغ 60 مليار دولار"[3].

---

1 http://pda.business-magazine.ru/index.php?action=article&id=308008.
2 http://pda.businss-magazine.ru/index.php?action=article&id=308008.
3 http://offline.business-magazin.ru/2008/153/308008.

هذه القصة- هدية للمتفائلين لا يتمكن منظمو الأزمة من شراء الجميع وكل شيء. وعلى ما يبدو لن يتمكنوا. لذلك لنكن متفائلين. والأحداث على الساحة العالمية تزيدنا تفاؤلاً إذا ما فهمناها بشكل صحيح.

آن الأوان لكي نعود إلى "العجائب" الأمريكية. فأمريكا تطبع الدولارات بسرعة متزايدة فالطلب عليها ازداد ويزداد: تكاليف مستوى الحياة المرتفع لسكان كفوا عن العمل، تكاليف تحسين حياة دول أخرى اختارت الديمقراطية أي أن لها موقعاً إستراتيجياً هاماً، أو تملك ثروات طبيعية أو تجاور بلداناً تملك ما أشرنا إليه من خصائص. ليس سراً كون أمريكا تتميز بأكبر دين دولة في العالم. حتى هذا اليوم يبلغ- 10.5 تريليون دولار. دين الدولة- هو عندما تكون الدولة مدينة لأحد ما. والدولة الأمريكية مدينة أكثر من سواها. إنها باستمرار تستدين وتستدين بمقاييس متزايدة.

"أعلنت الخزينة أنها سوف تستدين في هذا الربع مبلغاً ضخماً- 493 مليار دولار. شركة الدراسات Wrightson ICAP تتوقع في هذا العام أن تصدر الخزينة سندات مالية بمبلغ 1.8 تريليوناً تشكل مع سندات العام الماضي مبلغاً يفوق استدانته أمريكا خلال الأعوام 27 الأخيرة"[1].

أمامنا تناقض- طابعة نقود تغرق... في الديون!

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ كلما كان حجم ديونك لدى الآخرين أكبر كان أفضل لك. هذا بديهي. فمن أين يأتي دين أمريكا ذاتها؟ فإذا كان بإمكانك أن تطبع النقود. هل يمكن أن تستدين من الآخرين نقوداً طبعتها أنت ذاتك؟

تبين أن أمريكا تستدين! بدلاً من أن تطبع دولارات... تستدين أمريكا الدولارات الأمريكية ذاتها! كل سندات دين الدولة الأمريكية تصدر بالدولار تحديداً (سندات الخزينة، Treasuries) وأمريكا تستدين من الصين وروسيا واليابان. هذه البلدان بالتحديد هي المشتري الأساسي لتواقيع دين الدولة الأمريكية، التي تشكل دين الدولة. لتمام العبث - لا تدفع أمريكا نسبة فائدة لكل مالكي سنداتها.

[1] الحديث عن الربع الأول 2009. http://magazine.rbc.ru/economist/27/02/2009/283440.shtml.

هل هذا فصام من نوع ما، تخريف؟ للأسف هو حساب عقلاني. تنفتح أمامنا آلية تأمين بصيغة استدانة عبثية لأوراقها الخاصة. مطفئ النار، سلم إطفاء الحريق صمام يحول دون الانفجار. إذا علمنا متى بدأت أمريكا بزيادة حجم دينها، يمكننا أن نفهم بدقة، متى شغلت أمريكا طابعتها بكامل استطاعتها. لأنه، وإن كان هذا يبدو غريباً على السمع، زيادة حجم دين الدولة الأمريكية لا يعني خفض إصدار الدولارات بل زيادته. كلما ارتفع حجم دين الدولة كانت الدولارات المطبوعة من قبل الاحتياطي الفيدرالي أكثر. والأدق بالعكس كلما ازداد عدد دورات آلة الطباعة يصبح بعد بعض الوقت دين الدولة الأمريكي أكبر.

إذا كان لديك طابعة نقود في المطبخ، لا تشكل طباعة النقود مشكلة. المشكلة في أمر آخر- أن لا تطبع أكثر من اللزوم. لا بد من المحافظة على التوازن بطريقة سحرية ما. أي أنه لا يجوز السماح بزيادة إنتاج النقود. ماذا تعني زيادة إنتاج النقود؟ انخفاض قيمة النقود، هي العجز بذاته. بالطبع لا يمكنك أن تتخلص منه بالكامل. المهم - لجم العجز. إذا كنت تطبع النقود فقط فالعجز مفيد. تزداد الأسعار وتزداد الحاجة للنقود. ألم تفكر ملياً أبداً لماذا يخاف الاقتصاديون المرموقون من العملية المعاكسة- التقويم؟ أي خفض مستوى الأسعار غلاء النقود؟ لأنه في هذه الحالة لا حاجة لنقود جديدة. يعني لا لزوم لكل ذلك الهرم المصرفي الذي بني في الكوكب بدءاً من عام 1913.

المسألة ليست سهلة. يجب طبع النقود والحصول على الموارد العالمية بدون ثمن وفي الوقت ذاته عدم إنتاج النقود أكثر من اللزوم. لقد وجد الحل، حل بسيط وعبقري.

تجب استدانة النقود المنتجة بنسبة فائدة. ولكن لا بد من موافقة أولئك الذين حصلوا على النقود التي طبعتها هل يوافقون على إعطائك الدين؟

"يشتري الأوراق المالية الأمريكية مساهمون أفراد، أرصدة المتقاعدين، بنوك شركات. ولكن بشكل أساسي دول أخرى. أمريكا مدينة بأكبر الديون للصين واليابان لهما أكثر من تريليون. البلدان الآسيوية تبيع بضاعتها بالدولار تقليدياً. ويحتفظون بالاحتياطات الضخمة من المدفوعات بالدولار. بما في ذلك في الديون

الأمريكية. كذلك من بين البلدان - إنكلترا، البرازيل والبلدان المصدرة للنفط. روسيا في المركز الثامن. حسب المعلومات الرسمية لنظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة، في تشرين الأول أبقت الحكومة الروسية في السندات الأمريكية أكثر من 80 مليار $"[1].

"وفق المعطيات التي نشرها البنك الشعبي الصيني، نهاية أيلول الاحتياطات النقدية في البلاد تجاوزت حد 1.9 تريليون دولار أمريكي، بلغت 1.905 تريليون دولار"[2].

" منذ نهاية 2001 حتى آذار 2007 ادخرت الصين واليابان معاً 1.5 تريليون دولار بالعملة الأجنبية الصعبة منها 5/4 ائتمانات بالدولار أي سندات الخزينة الأمريكية..."[3].

تبين أنهم موافقون أن يعطوا ديوناً. انظروا إلى قائمة دائني أمريكا: اليابان هزمت في الحرب العالمية الثانية - روسيا - الحرب الباردة. الصين إذ بدأت صداقة مع أمريكا في 1973. احتفلت في 2008 بالذكرى الثلاثين للإصلاحات الاقتصادية. هذه الإصلاحات نقلت إلى الصين حصة الأسد من الإنتاج العالمي. يضع الصينيون الجزء الأكبر من النقود التي يجنونها من أمريكا ومن الغرب عموماً في السندات الأمريكية، لأن هذا كان أحد الشروط لتحول أمريكا في العلاقة مع الصين. من بقي إنكلترا - شقيق توأم لأمريكا أو مصدرو النفط من العرب فالقواعد الأمريكية موجودة على أراضيهم.

حصل على الساحة العالمية ما حصل في أمريكا بعد انتزاع الذهب من السكان، الذي قام به روزفلت. عند ذاك أصبح الأمريكيون يدخرون مجرد ورق. أما الآن فدول بحالها تفعل الشيء ذاته، وهذه الدول تملك احتياطات "عملة ذهبية" في الكلام فقط. في واقع الأمر يشكل الذهب 11% من احتياطات روسيا وكل الباقي- احتياطات بالعملة الصعبة. لكن ذلك ليس أكداساً من أوراق البنكنوت

---

[1] news.mail.ru/politics/2271724/.

[2] http://russian.people.com.cn/31518/6515561.html.

[3] غرينسبين ا. عصر الاضطرابات، موسكو: البينا بيزنس بوكس، 2008 ص. 460.

البتة، وحتى ليس عملة صعبة، بل سندات في أغلبيتها- أمريكية وليست ورقية. إنما كومبيوترية إلكرتونية. عندما تحتاج دولتنا للعملة الصعبة، تحدث عملية عكسية: تباع السندات للدولة الأمريكية، فيحصل على الدولارات، ومن ثم تنقل إلى روسيا.

بالحصول على ثروات العالم مجاناً وبدفع مقابلها ورقاً. يقوم الأمريكان بخدعة حاذقة، إنهم يلمون الورق الأخضر، المسمى دولارات وبدلاً منها يعطون ورقاً من لون آخر يسمى سندات خزينة الدولة الأمريكية. ولكن في القرن الحادي والعشرين أصبحت العملة الورقية شكلاً قديماً تجاوزه الزمن. يعني بدلاً من الأرقام الحالية سوف ترسم أرقاماً على شاشة الكمبيوتر. وسوف تحسب على أساسها أيضاً نسب الفائدة الافتراضية.

في النتيجة تم الحصول على الثروات. وجزء من الدولارات التي أصدرها الاحتياطي الفيدرالي أصبح معقماً. غير مؤذ ويتكوم جثة هامدة. دون أن يجلب لمالكيه أية فائدة. ونسبة الفائدة؟ حتى هذا لا يُضحك.؟ أي فرق على أي مبلغ تكتب الأصفار في الكمبيوتر الأمريكي الحكومي قبالة سطر "الصين" أو "روسيا"؟ عندما يجري الحديث عن المليارات والتريليونات، فالملايين الإضافية من الفائدة لا تلعب أي دور. ودين الدولة الأمريكية ارتفع بما يساوي مجموع الدولارات "المنزوعة الأذى".

هذا جميل وأنيق. المشكلة فقط في أن مقدار هذا الدين ارتفع إلى أرقام فلكية. يمكن لأمريكا أن تطبع نقوداً ما شاءت. يُظهر ازدياد دينها بشكل غير مباشر مقدار النقود التي طبعتها. لماذا بشكل غير مباشر؟ لأن ازدياد دين الدولة. السندات- هو فقط إحدى أدوات نزع الأذى من الدولارات. الأدوات الأخرى المعروفة: العقارات وسوق الأسهم. إليها بالذات تخرج النقود المطبوعة. وتخرج طواعية. المصرفيون يعرفون جيداً الطبيعة الإنسانية. ماذا سيفعل صاحب النقود: يفتتح عملاً، يبني بها مصنعاً، وينتج سلعة ما أو ببساطة يشتري أسهماً، ويحصل في النتيجة، دون أن يعمل شيئاً، على دخل يكاد يكون كبيراً؟ تختار الغالبية الساحقة من البشر الخيار السهل. وبعد فترة من الزمن تفقد نقودها!.

ماذا يحتاج مالك "الآلة الطابعة"، لكي يطلقها من جديد على كامل الاستطاعة؟ حرق، إزالة الكتلة النقدية التي أُنتجت سابقاً. وكلما كان المبلغ المزال (المحروق) أكبر كان الوضع أفضل. النقود التي طبعها الاحتياطي الفيدرالي وبعثرها في الكون، أصبحت ملكاً لشخص ما آخر. هذا الآخر لم يحصل عليها مجاناً، وإنما باع شيئاً في السوق. أودع النقود الحاصلة في البنك واشترى منزلاً. كان لديه مليون دولار: وضع نصفه في أسهم. والنصف الآخر في المنزل. تبدأ الأزمة: الأسهم الآن لا تساوي 500 ألف دولار وإنما 50 ألف دولار، والمنزل لا يساوي 500 ألف... بل 250 ألف دولار.

النتيجة: بدلاً من مليون دولار بقي 300 ألف. الـ700 ألف المتبقية تبخرت ببساطة.

والآن تصوروا ذلك "التجفيف والنفض" للنقود بمقياس الكوكب كله. كم يحترق من نقود؟ كم يختفي؟ عشرات ومئات تريليونات الدولارات والجنيهات واليورو. يستحيل إحصاؤها بدقة. ولكننا نقرأ في الصحف أو الإنترنت:

"خسائر وكالتي الإقراض السكني (فريدي ماك وفاني ماي) تقدر في هذا العالم بمبلغ 14 مليار دولار"[1].

"أضخم بنك في ألمانيا Deutshe Bank تكبد في الربع الرابع 2008 خسائر بمقدار 4.8 مليار يورو. في الفترة ذاتها من 2007 ربحت الشركة مليار يورو"[2].

"خسائر RoyalBank ofScotland خلال عام 2008 قد تبلغ 28 مليار جنيه"[3].

"أضخم بنك أمريكي Citigroup أبلغ عن خسائر صافية بمقدار 5.11 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2008"[4].

---

[1] http://www.financialblog.ru/2008/09/09/famnie-mne-i-freddie-mac-sladkaya-parochko.html.

[2] poteryal-http://www.insurance.ua/banki-finansy-kredity-nedvizhimost/deutsche-bank za-kvavtal.html.

[3] http://www.insurance.ua/banki-sinansy-kredity-nedvi-zhimost/ubytok-royal-bank-scotland-za-2008.html.

[4] http://www.lenta.ru/news/2008/04/18/cit1/.

"أضخم بنك في سويسرا - UBS - أعلن عن خسائر 358 مليون فرنك سويسري (221 مليون يورو أو 329 مليون دولار) في الربع الثاني من 2008 وأبلغ عن التنسيق اللاحق لمبلغ 5.1 مليار دولار في المواقع المتعلقة بالقروض عالية الخطورة"[1].

من النصف الثاني من 2008 لا تنقطع مثل هذه الأنباء.

إذا كان الهدف الأول للأزمة شراء الفعاليات، فإن هدفها الثاني- حرق الكتلة النقدية بطريقة إثارة المصاعب، الإفلاسات والتنسيقات في مجال البنوك.

بالمناسبة إذا لم يتحقق الأول يصبح إنجاز الثاني أصعب. إذا أصبحت كل المؤسسات المالية الأساسية تحت السيطرة، سيكون من السهل البدء بخطة "التعافي". القيام بعملية سحب دم علاجية- للمنظومة المالية العالمية. فيما مضى كانوا يسحبون الدم الفاسد من المرضى واليوم يسحبون النقود الفاسدة من المنظومة المريضة.

نقطة هامة. الجميع يقولون أن زيادة إنتاج الدولار سببت الأزمة أي أن الأزمة- صدفة مؤسفة حصلت نتيجة تطفل أمريكا على بقية البشرية. في الجذور هذا ليس صحيحاً.

في واقع الأمر ليس سبب الأزمة الزيادة في إنتاج الدولارات، وإنما "تعقيمها" في كل مكان. ليس طباعة نقود جديدة سبباً. بل هو عملية فوق سريعة لإزالة النقود المطبوعة في السنوات السابقة.

انفجر البالون ليس لأنهم ضخوا فيه هواء زائداً. بل انفجر لأنهم وخزوه بإبرة، عن وعي. إذ جهزوا الإبرة مسبقاً على هيئة التأمينات المالية سي دي إس. والقانون الجديد بحساب الفعاليات على موازنة FASNE 157 "القياس بالقيمة العادلة".

هذا يعني أن الأزمة بفعل فاعل. ليست صدفة وحتمية! إنها المحاولة الأخيرة للحفاظ على النظام الموجود، إعادة تحميله حمولة زائدة. إحراق النقود جعلها نادرة جداً وإطلاق آلة الطباعة من جديد.

ولكن الأمر لن ينجح. فقد تغير العالم دون رجعة- لن يرجع العالم إلى الخلف، إلى مجتمع الاستهلاك دون كوابح. لقد مات عالم الدولار الذي عرفناه.

[1] http://www.bn.ru/news/2008/08/12/35465,html.

فهل سيموت الدولار ذاته؟ سوف نرى ذلك في القريب العاجل. في كل الأحوال لن يكون أبداً ذلك "الثعبان" الأخضر كلي القدرة الذي عرفناه سابقاً.

والآن يمكننا أن نضع الخطوط الأخيرة في لوحة الأزمة العامة ووضع روسيا في العالم المعاصر.

2008/9/22 "الرئيس السابق لهيئة الطاقة الذرية الروسية أناتولي تشوبايس عين رئيساً للشركة الحكومية "الشركة الروسية للنانو تكنولوجيا" (روسنا نوتيخ)... وقد أنشئت بقانون فيدرالي بتاريخ 19 تموز 2007 "لتنفيذ سياسة الدولة في مجال النانو تكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية للابتكارات في مجال النانو تكنولوجيا، تنفيذ مشاريع إقامة تقانات نانو "المستقبلية وصناعة النانو".

في 2007 خصصت حكومة روسيا الفيدرالية 130 مليار روبل لأنشطة الشركة"[1].

2008/9/26 "أعلن جي بي مورغان رسمياً عن دخول أناتولي تشوبايس في المجلس العالمي للبنك كما ينص خبر البنك، الرئيس السابق لإدارة هيئة الطاقة الذرية الروسية أصبح أول رئيس لدوائر الأعمال الروسية يدخل في قوام الهيئة الاستشارية الرئيسية لبنك جي بي مورغان. ويميز في الخبر. سوف يستفاد من خبرة تشوبايس للقيام بالتمويل المساهم في روسيا وبلدان وسط أوروبا. سوف يعمل تشوبايس في المجلس دون مقابل"[2].

ماذا يعني كل هذا؟ لماذا تشوبايس بالذات يعين في منصب رئيس بنية حكومية روسية، يتعلق بعملها مستقبل البلد وعلمه، أي كل سكانه أيضاً؟ لماذا هو بالذات ترأس بنية يعول عليها أن تحقق خرقاً في التكنولوجيا وأن تعطي اقتصادنا انطلاقة نوعية جديدة إلى الأمام؟ وأيضاً يبدو غير مفهوم أكثر دخول المحترم تشوبايس فوراً بعد هذا التعيين في المجلس العالمي لبنك أمريكي، وليس بنكاً بسيطاً، بل بنكاً يحمل اسم مؤسس الاحتياطي الفيدرالي جون بيربونت مورغان. أحد البنوك الذين اشتروا بنشاط بثمن بخس بقايا المؤسسات المالية المستقلة، في ماء الأزمة العكر.

---

1 http:top.rbc.ru/economics/2/09/2008/247374,shtml.

2 http://credit.rbc.ru/company-news/other/2008/09/26/58557.shtml.

إن كنتم لا تفهمون ذلك؟ تمشّوا في موسكو الجميلة وانظروا إلى أسماء الشوارع. اقرؤوا بانتباه "أوردينكا الكبير". "أوردينكا الصغير". "أوردينكا المسدود". برزت هذه التسميات في القرن الرابع عشر على طول الطريق إلى الأوردا الذهبية. سار فيها أمراء موسكو لينحنوا للقوة المخيفة. ونقلوا عليها الضرائب. في موسكو ذلك الزمن توضعت القرية التتارية. حتى اليوم يوجد في موسكو. شارع تاتاريا زقاق تاتاريا "الكبير والصغير".. بالقرب من القرية التتارية وجدت قرية المترجمين.. حيث قطن المترجمون التتار والروس الذين خدموا في البلاط القيصري. عاشوا جميعاً معاً. وتذكرنا بذلك الأزقة التولموتشونية (الترجمية إن صح التعبير) قرب محطة ميترو "نوفو كوزنيتسكايا".

كل هذا علامات دالة على ما يعرفه الجميع: حملت روسيا عبء النير التتاري المغولي. دفعت النقود. بحثت عن لغة تفاهم مع أقوياء عالم ذلك الزمن. بالمعنى المباشر والمجازي. وكانت الأوردا ترسل لمراقبة أملاكها الواسعة، ممثليها - الباسكاك. لاحقاً أضيفت إلى مهامهم الاقتصادية البحتة (جمع الضرائب) مهام سياسية: تحول الباسكاك إلى سفراء الأوردا الذهبية.

المهزوم يدفع دائماً ضريبة للمنتصر. هكذا كان وكائن وسيكون، لا تدعوا الجمل الجميلة والكلمات الصاخبة تشوشكم. فالواقع دائماً يبدو مختلفاً- كل شيء فيه تقرره المصالح الاقتصادية، أي النقود. وقد اخترعت البشرية السياسة، فقط لتغطية هذه الحقيقة القبيحة الوجه، بواجهة من المفاوضات والاتفاقيات.

لقد خسرنا الحرب الباردة. قائدنا ميخائيل غورباتشوف خاننا كلنا. إنه وبوعي، ربما بسبب أفضل النوايا. خسر الصراع أمام منافسينا الجيوسياسيين[1]. والآن تدفع روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتي الضريبة للمنتصرين. ضاقت هذه الضريبة وتحولت من السياسية (الدعم غير المشروط للسياسة الأمريكية) إلى

[1] لماذا فعل ذلك. قد لا نعرف أبداً. الواضح أنه ليس من أجل المال. لكنه رغم كل شيء فعل ذلك! لماذا؟ مثلاً، لإنقاذ البشرية من خطر الدمار النووي. من أجل ذلك يجب أن يخسر أحدهم وينزع سلاحه بنفسه. والسؤال الأكثر إثارة للفضول - من، أين ومتى أدخل في رأس غورباتشوف هذه (أو تلك) الحجة الفائقة الأهمية لهدم بلاده الأم؟

الاقتصادية بفضل المناورات المتقنة للقيادة الروسية. هذه نقودنا التي يشتري بها بنك بلادنا المركزي سندات الدولة الأمريكية. في تلك الأوراق المالية "ذات الشعار الذهبي" تودع أموال رصيد التطوير ورصيد الرفاهية (رصيد الاستقرار سابقاً).

كثيراً ما نسمع تعبير "روسيا تنهض من كبوتها". الليبراليون يضحكون منه. لهذا هم ليبراليون، لكي يستهزئوا بأمور هامة للبلاد. ولكن اللهجة ما زالت هكذا: "تنهض" وليس "نهضت".

أحرزنا الاستقلالية الديبلوماسية ولكن ليس الاقتصادية، نحن ملزمون باللعب وفق قواعدهم. ملزمون بشراء أوراقهم الوهمية.

ونحن مضطرون لتعيين تشوبايس في منصب مفتاحي.

سوف يراقب، لكي لا نخترع شيئاً ما، لكي لا تكون انطلاقة روسيا إلى الأمام خطيرة بالنسبة "للآلة الطابعة" الأمريكية.

في أزمنة هيمنة الأوردا سكن الباسكاك في القرى (سلوبودا) "التترية" و"الأوردية". هذه الأيام يمكن أن يسكنوا في أي مكان ويمكن أن يكونوا في أية مناصب. لكن الجوهر لا يتغير. لا يزال الباسكاك عندنا، إنهم بين ظهرانينا. والضريبة ما زالت تدفع حتى الآن.

النواحي الاقتصادية - ليست كل شيء إلى حد بعيد. بواسطة الأزمة يعالج منظموها حتى القضايا السياسية وليس الاقتصادية فحسب.

آن الأوان أن نتكلم عنهم أيضاً.